

# « دورية حقوق الإنسان السوداني »

مطبوعة غير دورية تصدر عن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

نوفمبر ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشر

العدد ٢٥

## هيئة تحرير الدورية:

محجوب التجاني - رئيساً

محمد حسن داؤد - محرراً

تصميم غلاف هذا العدد  
جميل مديوني

المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

منظمة طوعية غير حكومية تعمل في محيط افريقيا والشرق الأوسط

إضافة إلى عون غير مسمى من الشعب السوداني الكريم

تلقت الدورية منحة كريمة من مؤسسة

National Endowment for Democracy

مطبوعة غير دورية تصدر عن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

## المحتويات

- العدد ٢٥ من دورية حقوق الإنسان السوداني  
رئيس التحرير
- حالة حقوق الإنسان في السودان  
محمد حسن داؤد - أمين عام المنظمة
- ميثاق عمل المرأة السودانية  
زينب عثمان الحسين
- ورشة سيداو  
مني عوض خوجلي
- حقوق ديمقراطية  
الصحفي السرمكي
- حقوق زراعية  
بروفسور فاروق محمد ابراهيم
- أزمات مزمنة في تنميتنا القومية  
الاقتصادي محمد علي المحسي

## العدد ٢٥ من دورية حقوق الإنسان السوداني

بقلم  
رئيس التحرير

إن جرائم القتل الجماعي وغيرها من جرائم الإبادة الجماعية التي تقوم بها حكومة السودان وقطاع الطرق الجنجويد المعتدين علي أبرياء دارفور لن تساعد أبداً علي صنع السلام في الاقليم. وقد ورد في آخر تقرير للمنظمة عن تلك الاعتداءات خلال الفترة المنتهية في سبتمبر ٢٠٠٧: «٢٢ مايو والأيام التالية تعرضت قرى وبلدات في جنوب دارفور لعمليات قصف جوي وهجمات من قبل قوات الحكومة ومليشيات الجنجويد... نجم عن الهجوم قتل عشرات المدنيين وإحراق قرى ودفع الآلاف لعبور الحدود إلي افريقيا الوسطى».

بهذه الاعتداءات الاستهتارية التي تحول دون انطلاق المسير القومي نحو الرخاء والاستقرار السياسي تبرز الحاجة الفورية الان لتفعيل اتفاقية السلام الشامل تفعيلًا مبدئيًا شاملاً بوصفها أملاً عزيزاً للانجاز القومي.

التنازع المتصاعد بين الحكومة المركزية من جهة، وحكومة جنوب السودان (وأهل دارفور وأقوام في الأقاليم والمناطق من جهة أخرى) يشهد بالحاجة الماسة لتأمين أكبر قدر ممكن من مشاركة كل الأحزاب وجماعات المجتمع المدني في القرار القومي بشأن السلام، والحكم الديمقراطي، والتنمية في القطر - بدلا عن الشراكة الفاشلة بين الحزبين الحاكمين.

هذا العدد تتويج لخمس عشرة عاماً من إعلاء الدورية لصوت السوداني، معاناتهم، وعنائهم بحقوق الانسان، ونضالهم لإقامة الحكم الديمقراطي.

ومنذ ديسمبر ١٩٩٢، التاريخ الذي أنشأت فيه فئة صغيرة من النشطاء المنظمة السودانية لحقوق الانسان في القاهرة، كان حلماً عزيزاً أن تصدر المجموعة مجلة لحقوق الانسان - تركز تماماً لعكس هموم وطننا بالسلام العادل والدائم، والحكم الديمقراطي المنتخب، مدعومين بنظام ناجع من التنمية

الاجتماعية والاقتصادية علي أساس التمتع المتساوي بالحقوق المدنية والسياسية، كما تكفلها المعايير الدولية، والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية.

كان أول عدد لدورية حقوق الانسان السوداني مثاراً لاحتفال كبير لدى صدره بما حوي من تقارير عديدة من إنتهاكات حقوق الانسان المريعة التي ارتكبتها حكومة السودان بحق الشعب السوداني، وقد أدينت إدانة مشددة علي المستوي القومي والدولي، لاسيما إغتيال الطبيب المحبوب علي فضل. وقد وثقت الدورية خروقات كثيرة أخرى مع تركيز خاص علي آراء النشطاء في مختلف المسائل ذات الصلة بموقف حقوق الانسان في السودان.

عُطت الأربعة وعشرون عدداً الأخرى مساحة عريضة من قضايا حقوق الانسان، والسلام، والديمقراطية بدرجة مختلفة من التغطية التحليلية والخبرية. وتفاوتت التقارير ما بين الاهتمام بحالات لأفراد نالهم التعذيب من جهاز أمن الدولة سئ السيرة، والحرص الخاص للجبهة القومية الاسلامية، أو قوات الشرطة العامة، إلى مذابح ضباط القوات المسلحة وجنودها في أبريل ١٩٩٠ (شهر رمضان المعظم)؛ والقصف الجوي للمواطنين الأبرياء في الجنوب؛ ووحشية الشرطة في شرق السودان والمحافظات الشمالية؛ والإبادة الماضية لأهل دارفور.

وفرت الدورية توثيقاً منهجياً مواكباً للانتهاكات، مما يعين علي رصد الدور الذي لعبه ساسة الحزب الحاكم أو هيئة التنفيذية في هذه الجرائم الشنيعة طوال خمسة عشرة عاماً من الحكم الأخرق بلا رقيب.

في هذا العدد، نطالع تقريراً موجزاً لورشة تعليمية عن الاتفاقية الدولية لانتهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (المعروفة ب سيداو)، منشطاً تعهدت به ناشطات المنظمة في القاهرة وسط جماعات السودانيين اللاجئيين. ومما يثير الاهتمام، ما عكسته الورشة من ضعف المام النساء بالاتفاقية الدولية المذكورة، مما يستدعي بدوره بذل المزيد من الجهود لزيادة معرفة المرأة بالحقوق الأساسية والحريات التي تكفلها الاتفاقية بوصفها جزءاً متكاملأ مع معايير حقوق الانسان الدولية؛ والي جانب هذه الحاجة، قررت جماعات المنظمة في داخل البلاد أن تضاعف مساعيها لامداد النساء بالمعارف اللازمة لتطبيق سيداو علي مستوي الدولية،

والمجتمع، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

ضممنا في هذه الدورية تلخيص لثلاثة أوراق تهدف انتقاداتها إلى إثارة النقاش، علي هدى المعايير الدولية، الخاصة بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في أوساط القرى بالمناطق الريفية من السودان. عقدت المنظمة السودانية لحقوق الانسان ورشة موجهة نحو هذا الهدف لـ ٣٥ مشاركاً عبّرت آراؤهم عن الحاجة لنشر هذه المعرفة في المناطق الريفية الأخرى.

وثيقة قيمة سبق إعدادها تتمثل في ميثاق - لحقوق المرأة - السودانية مضمنة أيضاً في هذا العدد، وفي هذا الصدد، تعيد المنظمة التزامها الحياتي بالتعاون اللصيق مع جماعات المجتمع المدني تخطيطاً جماعياً على المستوى القومي لبسط الاهتمام بحقوق المرأة، علي نحو ما تشير به معايير حقوق الانسان الدولية، في استقلال تام عن كل نفوذ حكومي أو حزبي أو صيغة إملائية.

أنشطة حقوق الانسان التي تمارسها كافة المنظمات الديمقراطية غير الحكومية لا تتواصل في تماسك وتكامل ما لم تتعهد كل الأحزاب السياسية والأجهزة الحكومية باحترام الوضعية المستقلة لهذه المنظمات، دون تمييز، ومع مراعاة القانون والتطبيق، وبخاصة ما يتعلق بجماعات النساء، والنقابات، ومبادرات ريف السودان.

## محجوب التجاني

### رئيس التحرير

# حالة حقوق الإنسان في السودان

١ مايو - ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧

محمد حسن داؤد - أمين عام المنظمة

خلال الفترة ما بين مطلع مايو ونهاية سبتمبر ٢٠٠٧ تواصل انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وشمل ذلك انتهاك حريات الصحافة والتعبير والحق في التجمع السلمي والتنظيم. وتعرض عشرات المواطنين للاعتقال الاعتباطي، وظل بعضهم رهن الاعتقال لشهور طويلة دون توجيه اتهامات لهم. كما تواصلت أعمال العنف والقتل خارج نطاق القضاء وبصورة خاصة في ولايات دارفور وجنوب كردفان. وقامت قوات الشرطة باستخدام العنف المفرط والأسلحة النارية لقمع تظاهرات واحتجاجات سلمية ما أوقع قتلى وجرحى عديدين.

وتواصل خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير تعطيل الصحف ومصادرتها واستدعاء رؤساء التحرير والمحريين أمام الأجهزة الأمنية ونيابة الصحافة والمطبوعات.

وحتى نهاية سبتمبر لم يحدث أي جديد في قضية المفصولين سياسياً والمحالين للصالح العام وضحايا الخصخصة على الرغم من قرار للمجلس الوطني بتوصية رئاسة الجمهورية بإصدار قرار سياسي بإعادة المحالين للصالح العام دون سن المعاش للخدمة ومعالجة حالات الذين تجاوزوا سن الخدمة. وحسب تقرير برلماني يقدر عدد الذين فصلوا من الخدمة للصالح العام بنحو أربعة آلاف فيما يقدر عدد الذين فقدوا وظائفهم بسبب الخصخصة أكثر من ٩٥٠٠٠ وذلك خلال الفترة ما بين يونيو ١٩٨٩ وأغسطس ٢٠٠٦، غير أن الأرقام الحقيقية تفوق ذلك بكثير.

وازدادت الأوضاع الأمنية سوءاً في دارفور ما أدي لتدفق عشرات الآلاف من النازحين، وتواصلت أعمال الاعتداء ضد موظفي الإغاثة الدوليين والقوات الإفريقية التي تعرضت مع نهاية سبتمبر لأسوأ هجوم عليها. ففي النصف الأول من يوليو تعرضت ٩ قوافل للأغذية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة للهجوم

على أيدي مسلحين في دارفور. وقال البرنامج إنه لم يتمكن من الوصول لنحو ١٧٠ ألف شخص خلال شهر يونيو بسبب إنعدام الأمن.

وفي ٢٠ سبتمبر أطلق مسلحون النار على ثمانية من موظفي الإغاثة الذين يعملون لمنظمة وورلد فيشن على طريق نيالا-كاس ما أسفر عن إصابة ثلاثة منهم باصابات خطيرة، أصيب إثنان منهم في الرأس وهما: محمد حامد المهدي وعبد الرحمن عيسى. وقالت الأمم المتحدة إن الهجمات على عمال الإغاثة زادت بنسبة ١٥٠٪ خلال شهر يونيو من هذا العام مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

وقرب نهاية سبتمبر أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إنها ستضطر لخفض عملياتها في غرب دارفور نتيجة لضمور التمويل. وقالت المفوضية أن الميزانية المطلوبة لدارفور لعام ٢٠٠٧ تواجه عجزاً قدره ٧,١ مليون دولار. وقالت المفوضية إنها تشعر بقلق بالغ لعدم حصول تحسين كبير في الوضع الأمني في دارفور ولا استمرار عمليات النزوح، وأضافت أن معظم مخيمات النازحين حول الجنية وزانجي وصلت إلى طاقتها القصوى ولا تستطيع إستيعاب المزيد.

وفي ٣٠ سبتمبر قتل عشرة من جنود قوات الاتحاد الأفريقي وإصيب ثمانية آخرون إثر هجوم على قاعدة للقوات في حسكينا بجنوب دارفور. يعتبر الهجوم الأسوأ من نوعه ضد القوات الأفريقية. وكانت منطقة حسكينا مسرحاً لقتال وقصف عنيف بين الجيش الحكومي والمتمردين.

وتفاقت العلاقة سوءاً بين شريكي اتفاق السلام الشامل ما يهدد بإفشال الاتفاق والعودة مجدداً للحرب على نحو ما قال به رئيس حكومة الجنوب.

وظلت الحكومة السودانية عند موقفها الراض لتسليم مسئولين سودانيين للمحكمة الجنائية الدولية، هما وزير الدولة أحمد هارون وقائد مليشيا الجنجويد علي كوشيب.

وما زال الخلاف بين الحكومة والأمم المتحدة حول تحديد هوية القوات الدولية المكلفة بحفظ السلام في دارفور يعطل نشر القوة الأممية-الإفريقية.

### انتهاك حرية الصحافة والتعبير:

في ١١ مايو استدعت نيابة الصحافة والمطبوعات بالخرطوم بحري كمال حسن بخيت، رئيس تحرير صحيفة "الرأي العام"، للتحقيق معه في بلاغ مقدم من جهاز الأمن والمخابرات ضده والمحرر الاقتصادي ابوالقاسم. زعم البلاغ أن خبراً

نشرته الصحيفة يؤثر سلباً على العلاقات السودانية المصرية. جرى إطلاق سراح بخيت بضمناً شخصي تعهد فيه بالحضور للنيابة عند الطلب.

وفي ١٧ مايو تمت مصادرة جريدة "السوداني" ومنعها من الصدور لأجل غير مسمى من قبل نيابة الصحافة والمطبوعات. قررت النيابة تعطيل صدور الصحيفة إلى حين الفصل في بلاغ ضدها مقدم من وزير الصحة. كما قامت النيابة باعتقال محجوب عروة رئيس تحرير الصحيفة، والصحفي عثمان ميرغني بسبب مقال له طالب فيه باستقالة وزير العدل لتعطيله العدالة.

وفي ١٩ مايو نظم الصحفيون اعتصاماً في إطار الاحتجاج على إيقاف السلطات للصحف، وطالب الصحفيون بعزل وزير العدل لاستقلاله مادة في القانون تخص بمخالفات "الأطعمة والتلوث والاعتداء على الشارع العام والإزعاج العام" في تعطيل الصحف.

وفي ٢٤ مايو أصدر مجلس الصحافة والمطبوعات قراراً بإيقاف الصحفي عبد الباقي الظافر عن الكتابة بصحيفة "أخبار اليوم"، بسبب مقال له انتقد قرار المجلس منع الصحف من نقل أخبار الحركات العسكرية في دارفور.

وفي ٥ يونيو مثل رئيس تحرير صحيفة الأيام بالإجابة، كمال الصادق والعميد عبد العزيز خالد رئيس التحالف الوطني أمام محكمة الخرطوم شمال بسبب نشر الأخير مقالاً في الصحيفة تناول تدخلات القوات المسلحة في السياسة أعتبرته القوات المسلحة مشيناً لسمعتها.

ونحو منتصف يونيو اعتقلت السلطات الأمنية أربعة صحفيين كانوا يقومون بتغطية الأحداث في منطقة كجبار.

وفي ٣ يوليو منعت السلطات صحفيين من السفر إلى جوبا على طائرات الأمم المتحدة التي تقلع من الخرطوم، وقالت إنها ستسمح فقط بسفر العاملين في البعثة. وقالت المتحدثة بأسم المنظمة الدولية في الخرطوم إنها طلبت من الخارجية السودانية تفسيراً لقرار المنع المفاجيء، على الرغم من أن طائرات البعثة درجت على نقل أفراد من خارج بعثتها ومنهم موظفين حكوميين، خاصة بحكومة جنوب السودان، ومنسوبي اللجنة العسكرية المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار. وقالت المتحدثة إن الأمم المتحدة تساعد الصحفيين وغيرهم بتيسير وسائل النقل ليتمكنوا من تأدية واجبهم والوقوف على الحقائق مباشرة.

وفي ٢٤ يوليو مثل محجوب عروة، رئيس تحرير صحيفة السوداني، أمام محكمة جنايات الخرطوم شمال بسبب بلاغ من السفارة المصرية حول تحقيق كانت الصحيفة قد نشرته حول بيع التأشيرات المصرية.

وفي ٨ أغسطس منعت سلطات الطيران المدني بمطار الخرطوم مجموعة من الصحفيين والإعلاميين من السفر برفقة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لدارفور، يان إلياسون، في جولة لولايات دارفور. وقال المدير العام لهيئة الطيران المدني إن الهيئة كانت قد أصدرت قراراً بوقف سفر غير العاملين في البعثة الأممية عبر الطيران الخاص بالبعثة.

وفي ٢١ أغسطس صادرت السلطات ١٧ ألف نسخة من صحيفة " رأي الشعب " بدعوى انتهاكها لقرار يحظر نشر تفاصيل مؤامرة تخريبية قالت السلطات بإحباطها.

وفي ٢٨ أغسطس صادرت السلطات ١٥ ألف نسخة من صحيفة " الميدان " قبل طرحها للتوزيع دون ذكر أسباب. لكن يعتقد أن المصادرة تمت بسبب نشر الصحيفة لخبر عن اعتقالات جديدة في كجبار.

#### انتهاك الحقوق والحريات العامة:

في مطلع مايو رفضت السلطات بولاية البحر الأحمر منح إذن لموكب لعمال اليومية بميناء بورتسودان كان يهدف لتسليم مذكرة لوالي الولاية تتضمن مطالبهم.

وفي منتصف مايو نفذت نقابة العاملين بجامعة الخرطوم إضراباً عن العمل لثلاثة أيام احتجاجاً على إحالة ٤٧ استاذاً جامعياً للمعاش. يعتبر قرار الإحالة انتهاكاً لمبدأ استقلال الجامعات ومعيقاً لتطورها في وقت تعاني فيه من نقص كبير في الأساتذة. وكان مجلس الجامعة قد رفض سابقاً إنهاء عمل الأساتذة لبلوغ سن المعاش بينما هم قادرين على العطاء. واعتبر المجلس القرار سياسياً وانتقائياً إذ ركز بصورة خاصة على أعضاء لجنة النقابة.

وفي ٢١ مايو رفضت السلطات المختصة بولاية كسلا لقواعد جبهة الشرق تسيير مسيرة تحتج على الترشيحات لشغل المناصب الدستورية. بررت الأجهزة قرار الرفض بتزامن المسيرة مع اجتماعات للجنة المشتركة الخاصة بتنفيذ بروتوكول الترتيبات الأمنية.

وفي ٢١ مايو تعرض مسئولون بالحزب الليبرالي السوداني للتحرش والتهديد

والعنف من قبل السلطات أثناء زيارة لـجبال النوبة وجنوب كردفان. وقد تعرض مهند زامل، عضو المكتب الإعلامي بالحزب لتحرشات من قبل عناصر ترتدي اللباس العسكري وللضرب ومحاولة الاختطاف. كما تعرض المنزل الذي أقامت فيه الأستاذة نور تاور (التي كان يرافقها أثناء الزيارة) لإطلاق النار ليلاً.

وفي مطلع يونيو أفتت هيئة علماء السودان بحرمة استخدام الفتيات في الإعلانات وذلك بحجة "درء الفتنة". ودعت الهيئة في بيان لها الجهات المختصة للتدخل الفوري لحسم ما أسمته "الفوضيوالاستغلال المعيب للمرأة"، كما انتقد البيان الترويج لعروض الأزياء، ووصف عرض أزياء رجالية إستضافته أحد الفنادق بكونه "امتهان للرجولة وضرب للقيم السودانية" مطالباً بإجراء مساءلة وتقصي فيه.

وفي ٧ يونيو منعت السلطات بولاية البحر الأحمر مجلس شورى البني عامر من إقامة حفل تأبين للشيخ موسى حسين ضرار كان مقررأ إقامته بقاعة السلام بأمانة الحكومة الولائية التي كان الراحل نائبأ لرئيسها.

ونحو ١٨ يونيو منعت السلطات الأمنية بولاية البحر الأحمر إقامة حزب المؤتمر الشعبي لمؤتمره الولائي الذي كان مقررأ أن يبدأ في ٢١ يونيو .

وفي ٢١ يونيو منعت السلطات الأمنية في الخرطوم منبر أبناء دارفور من إكمال ورشة عمل حول "توحيد الرؤى حول دارفور"، ومنعت قوات الشرطة الحاضرين من دخول الجلسة الثانية التي كان يشارك فيها أيضاً مسئول من الاتحاد الأوروبي الذي قام بتمويل قيام الورشة.

وفي ٢٤ يوليو منعت السلطات سفر خالد عبدالله جادين، رئيس كتلة الحركة الشعبية بالمجلس التشريعي لولاية الخرطوم، من السفر إلى مصر للعلاج بناء على أمر حضر صدر من وزير الداخلية. وأعلن أعضاء الكتلة مقاطعتهم لجلسات المجلس احتجاجاً على ذلك.

وفي ١٢ سبتمبر أضطر مساعد رئيس الجمهورية ورئيس جبهة الشرق موسى محمد موسى إلى إرجاء زيارة كانت مقررة لبورتسودان احتجاجاً على منع سلطات حكومة البحر الأحمر إقامة حفل استقباله بمنطقة ديم عرب.

### اعتقالات ومحاكمات مبيتسرة:

قرب نهاية مايو اعتقلت السلطات الأمنية بمدينة زانجي كل من ياسر سعد

والسيد أنيس من منظمة " جزرونا " أثناء عودتهما من معسكر الحامدية . وقد جرى اعتقال الأثنين من داخل عربة تابعة للأمم المتحدة.

وفي ١٣ يونيو قامت السلطات في مدينة دنقلا بالولاية الشمالية باعتقال أربعة صحفيين كانوا يقومون بتغطية احتجاجات سلمية ضد تشييد سد كجبار وهم: الفاتح عبد الله (صحيفة السوداني)، قذافي عبد المطلب (صحيفة الأيام)، أبوالقاسم فرحنا (صحيفة ألوان)، وأبوعبيدة عوض (صحيفة رأي الشعب). كما اعتقلت أيضاً ثلاثة محامين هم: علم الدين عبدالقيوم، علي عبدالقيوم، وعماد ميرغني سيدأحمد. امتدت الاعتقالات لتشمل مواطنين في عدة مدن من بينها وادي حلفا، دنقلا ومدن العاصمة المثلة.

وقامت السلطات الأمنية في وقت لاحق باعتقال عدد من الذين تحدثوا في ندوة بنادي أبناء السكوت والمحس بضاحية الديوم الشرقية في الخرطوم حول الحدث كان من بينهم دكتور محمد جلال هاشم.

وفي ١٣ يوليو اعتقلت السلطات الأمنية في العاصمة سياسيين وعسكريين بدعوى ضلوعهم في محاولة تخريبية كانت تستهدف زعزعة الأمن وإحداث فوضى في العاصمة. كان من بين المعتقلين السيد مبارك الفاضل المهدي، عبد الجليل الباشا، عبدالرحمن شامله خليفة، يعقوب يحيى، مهندس حسن محمد حاج موسى، صلاح الدين حمد السيد، أحمد سليمان الدود، صديق خالد عبدالنبي، تاور عثمان تاور، كباشي خاطر محمد أحمد. وكان من بين العسكريين الذين جرى اعتقالهم: اللواء الركن محمد علي حامد، اللواء شرطة صلاح النور مطر، العميد ركن ابراهيم عبدالله ابوقرون، العميد الركن الطيب أحمد خالد، العميد خليفة أحمد محمد، العميد الركن تاج السر محمود، المقدم عطا المنان سيداحمد، المقدم ركن أسامة محمد سكران، المقدم محمد حسن نصر، المقدم علي خليفة محمد، الرائد مصطفى بن عوف محمد، النقيب شرطة صلاح حسن الفحل، الملازم أول وهيب أحمد الأمين دياب، الملازم أول عبد الرحمن شميله خليل، الملازم وليد عوض حسن، والملازم حاتم آدم سليمان.

وخلال أيام ارتفع عدد المعتقلين لنحو ٤٠ شخصاً، وترددت معلومات حول تعرّض عدد منهم لسوء المعاملة والتعذيب. وفي ٣٠ يوليو اعتقلت السلطات الأستاذ على محمود حسنين نائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي بذات الزعم.

وفي ٢٠ يوليو قامت السلطات باعتقال عثمان ابراهيم عثمان، نائب رئيس

لجنة مناهضة سد كجبار، من منزله في قرية فريق بمحلية وادي حلفا. المجموعة التي قامت باعتقاله والمكونة من ثمانية أفراد قامت بالقفز من فوق سور المنزل عند الثانية والنصف صباحاً لاعتقاله حسب إفادة زوجته عزة خيرى، التي قالت أيضاً أن زوجها لم يسمح له بأخذ أدويته رغم كونه مريضاً بالسكري وارتفاع ضغط الدم.

وفي ٣٠ يوليو اعتقلت الأجهزة الأمنية بالخرطوم أحمد عيدروس نائب رئيس اتحاد العمال. يعتقد أن الاعتقال جاء كيدياً بسبب صراع داخلي بين النقابة العامة لعمال النقل البري واتحاد أصحاب العمل بولاية الخرطوم.

وفي ١ أغسطس أصدرت محكمة أمن المجتمع بالخرطوم حكماً بالجلد والغرامة على طالب بجامعة النيلين ضبطته المباحث الجنائية وهو يرتدي زياً نسائياً. المحكمة أدانت الطالب تحت طائلة المادة ١٥٢ من القانون الجنائي (الأفعال الفاضحة).

وفي مطلع أغسطس اعتقلت السلطات الأمنية في الخرطوم دكتور صديق نورين، أستاذ الجغرافيا بجامعة غرب كردفان، من منزله بدعوى التعاون من متمردي دارفور.

وفي ١٣ أغسطس أصيب ١٤ طالباً في أحداث شهدها مجمع كليات جامعة جوبا بضاحية الكدرو شمال الخرطوم. وقامت الشرطة باعتقال نحو ٤٠ طالباً من بينهم ثلاثة من أعضاء الاتحاد هم كاربينو دوت، سكرتير العلاقات الخارجية، الغالي ابراهيم سليمان، سكرتير الشؤون الاجتماعية، ومريانو ريجان، عضو مجلس الاتحاد. الاتحاد اتهم إدارة الجامعة باستدعاء الشرطة لفض اعتصام سلمى للطلاب داخل الحرم الجامعي. بعد يومين من ذلك قرر مجلس عمداء الجامعة تجميد نشاط اتحاد الطلاب ومجلسه الأربعيني لمدة سنتين.

وفي ٢٣ أغسطس قامت السلطات في نيالا بجنوب دارفور باعتقال قرابة الثلاثين شخصاً من أبناء قبيلة البني هلبة دون توجيه اتهامات لهم.

وفي ٢٦ أغسطس اعتقلت السلطات الأمنية في بورتسودان شيبية ضرار، رئيس مؤتمر البجا بالداخل. وجرى إطلاق سراحه بعد ثلاثة أيام دون توجيه اتهامات له.

وفي ٢٨ أغسطس أطلقت السلطات سراح المعتقلين على خلفية أحداث كجبار في يونيو الماضي، وكان من بين المفرج عنهم: الصحفي مجاهد عبد الله، عماد

ميرغني، علم الدين عبد الغني، عبد الله عبد القيوم، عثمان إبراهيم، وثمان عثمان شمت. غير أن إطلاق سراح المعتقلين لم يشمل دكتور محمد جلال هاشم.

وفي ٩ سبتمبر برأت محكمة جنايات أدرمان ٥ من منسوبي حركة تحرير السودان (جناح مناوي) بعد نحو ستة أشهر من اعتقالهم علي خلفية أحداث حي المهندسين التي أوقعت ١٢ قتيلاً .

وفي ١٤ سبتمبر أطلقت السلطات الأمنية بمدينة دنقلا سراح ٨ معتقلين على ذمة أحداث شهدتها منطقة كجبار في منتصف يونيو راح ضحيتها أربعة مواطنين. كان المعتقلون الذين تم الافراج عنهم وهم: الخطيب محمد سالم، رامي حسن فرج، عبد الرازق علي عبد العزيز، ميسرة عز الدين، نايف محمد حامد، نظمي محمد حامد، فاروق نوري، وداؤد سليمان قد دخلوا في إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجاً على استمرار اعتقالهم لأكثر من ثلاثة أشهر دون توجيه أي تهم لهم.

وفي منتصف سبتمبر اعتقلت السلطات الأمنية في ولاية جنوب دارفور ناظر عموم قبيلة الترحم محمد يعقوب ووكيل الناظر عباس الدومة وعمدة منطقة ابو جازو والعمدة عبد الرحمن مستور.

وفي ٢٠ سبتمبر أعتقلت السلطات ١٤ شخصاً من أنصار حركة تحرير السودان في الخرطوم إثر خروجهم في تظاهرة سلمية توازر موقف زعيمهم عبدالواحد محمد نور الرافض لحضور محادثات سلام مع الحكومة تجري في أكتوبر قبل تهيئة أجواء مناسبة ووصول قوات حفظ السلام الدولية إلى دارفور. مواجهة الشرطة للمتظاهرين تسببت في إصابة ستة أشخاص.

وفي سبتمبر جرى إطلاق سراح سليمان جاموس، منسق الخدمات الإنسانية بدارفور، بعدما ظل حبيساً داخل مقر الأمم المتحدة في كادوقلي لا يستطيع مغادرتها بسبب موقف الحكومة منه. جاء السماح لجاموس بمغادرة محبسه بعد نحو عام كامل إثر تدخلات متواصلة من المجتمع الدولي.

### العنف والقتل خارج نطاق القضاء:

في مطلع مايو قتلت القوات الحكومية ومليشيا الجنجويد اثنين من النازحين وجرحت أربعة قرب معسكر كلمه، فيما أعتبر ١٤ نازحاً آخر من المفقودين. قتيلاً الهجوم الحكومي هما: الحاج محمد ودقل علي، أما المصابون فهم: صالح موسى، آدم آدم، ود مورور، وداؤد.

وفي ٢٢ مايو والأيام التالية تعرضت قرى وبلدات في جنوب دارفور لعمليات قصف جوي وهجمات من قبل قوات الحكومة ومليشيا الجنجويد. كان من بين القرى التي تعرضت للإعتداء دفاق، دار السلام، كلقو، جواهر سنيط، خور شمام، كيلى، أم راكوبه، ترتر، سنيطة، طيبة، بركوك، ديم بشارة، سيسبان، وأم بريدة. نجم عن الهجوم قتل عشرات المدنيين وإحراق قرى ودفع الآلاف لعبور الحدود إلى إفريقيا الوسطى.

وفي ٢٢ مايو تعرض منسوبين لرابطة أبناء دارفور في الفاشر للإعتداء من قبل أفراد من مليشيا الجنجويد الذين قاموا بإطلاق النار عليهما. وضحايا الهجوم هما: حامد عبد الكريم إدريس (أصيب في رأسه) ومبارك عبدالله منقو (أصيب في رجله).

وفي ١٣ يونيو، قامت قوات الشرطة، المسنودة بجهاز أمن الدولة، في بلدة فريق بوادي حلفا باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص لتفريق تظاهرة سلمية للمواطنين في البلدة. ونجم عن ذلك مصرع أربعة مواطنين على الفور وهم: شيخ الدين حاج أحمد، محمد فقير دياب، الصادق سليم، والمعز محمد عبد الرحمن.

كما أصيب بجروح مختلفة عدد من المواطنين منهم: سيدأحمد عثمان نوري، خيرى عثمان إسماعيل، حامد حمد حامد، محمد مصطفى، فرج عبد الرحيم فرج، مرسي سيدأحمد، الفاضل محمد فقيري، عبد الرازق يعقوب، وعثمان إبراهيم.

وفي مطلع يوليو هاجمت القوات الحكومية عناصر موالية لها النازحين بمعسكر كلمة باستخدام الأسلحة الخفيفة والثقيلة ما تسبب في مقتل نازح وجرح ثمانية، كانت إصابات بعضهم خطيرة. قتل في الهجوم النازح أحمد عبد الباقي، وأصيب كل من عيسى إبراهيم آدم، قمر الدين إسماعيل، عادل أحمد، آدم عبد الرحمن، علي محمد يحيى، يوسف إسحق، عبد المنعم محمد وعبد الرحمن محمد إسحق.

ونحو منتصف يوليو قتل وجرح ٣٦ شخصاً إثر تجدد اشتباكات بين قبيلتي الترجم والرزيقات الأباله بولاية جنوب دارفور. يعد ذلك سابع انتهاك لاتفاق صلح بين الطرفين كان قد جرى توقيعه في فبراير الماضي. وقرب نهاية الشهر قتل وجرح ما يزيد عن ٦٠ آخرين نتيجة اشتباكات مماثلة في منطقة "البلابل الثلاثة" في محلية السلام غرب نيالا. وفي أول أغسطس قتل ٨٢ وجرح ٢٠ آخرون إثر هجوم مسلح للرزيقات الأباله على سراق عزاء للترجم بمنطقة ثاني دليبة التابعة

لمحلية السلام. المهاجمون استخدموا ١٢ سيارة لاندكروزر في هجومهم. وخلال شهر يوليو وقعت صدامات قبلية بين قبيلتي لو نوير والمولي في ولاية جونقلي أسفرت عن مقتل ٥٦ شخصاً وإصابة ١٦ آخرين.

وفي ٨ أغسطس أدى اشتباك بين جيش تحرير السودان بقيادة مناوي وقبيلة المعاليا (العقاربة) بمحلية عديلة بولاية جنوب دارفور لمقتل وجرح ١٨ شخصاً.

وفي ٢٩ أغسطس أسفر هجوم للمتمردين على مدينة ود بنده بولاية شمال كردفان عن مقتل ٤٦ شرطياً من قوات الاحتياطي المركزي ومواطن مدني وجرح ١١ آخرين بينهم ضابط.

ونحو منتصف سبتمبر قتل ١٠ أشخاص وجرح آخرون إثر مهاجمة مليشيا الجنجويد لمواطنين في بلدة أم شجيرة شرق مدينة شعيرية بجنوب دارفور أثناء تناولهم لإفطار رمضان. كما قتل شخصان آخران أثناء هجوم آخر أثناء تشييع القتلى.

وفي ٢٦ سبتمبر واليومين التاليين تواصلت أعمال عنف في ولايات دارفور الثلاث ما خلف أكثر من ٤٠ قتيلاً من بينهم أربعة من رجال الشرطة، إضافة إلى عشرات الجرحى. كما جرى اختطاف ثلاث سيارات تابعة لمنظمة "يوروفيشن" الإغاثية التي علقت نشاطها في جنوب دارفور احتجاجاً على الاعتداءات المتكررة عليها.

وفي ٢٩ سبتمبر قتل ١٧ شخصاً وجرح تسعة آخرون إثر اشتباكات بين قبيلتي المسيرية والنوبة ابوجنوك في منطقة السنوط جنوب شرق لقاوة بولاية جنوب كردفان.

وقرب نهاية سبتمبر قتل ٤٧ شخصاً في صدامات مسلحة بين عناصر من حركة العدل والمساواة ومليشيات تتبع لقبيلة الزيدانية قرب بلدة الهجليج في شمال دارفور.

### العلاقة بين الشريكين؛

واصلت الحركة الشعبية اتهام شريكها في السلام بتعويق تنفيذ الاتفاق والبطء في إحداث التحول الديمقراطي وعدم حسم قضايا عائدات النفط وترسيم الحدود وإعادة نشر القوات. وتدعو الحركة الشعبية بشكل خاص لسحب القوات

المسلحة من مناطق البترول في ولايتي أعالي النيل والوحدة، مشيرة إلى أن حماية مناطق البترول من مهام الوحدات المشتركة المدمجة وليس القوات المسلحة. وتقول الحركة إنها قامت بإعادة إنتشار قواتها إلى جنوب حدود ١٩٥٦ في منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق وإن إصرار القوات المسلحة على البقاء داخل هذه الحدود يعتبر خرقاً لاتفاقية السلام الشامل.

وشهد شهر سبتمبر بشكل خاص تزايداً في حجم التوتر بين الطرفين. وفي ٧ سبتمبر قامت قوات حكومية بمحاصرة عشرات من جنود حكومة جنوب السودان في المجلد بولاية جنوب كردفان. كان من بين المحاصرين رئيس لجنة تنظيم الجيش الشعبي اللواء أيون أليير، والعميد ملوال أجوك، والعميد يدفيد مجوك، والعميد فرويج ويج، والعميد حسن حامد، والعميد عبد الرحمن موسى. أمكن احتواء الأزمة بوساطة دولية بعد ثلاثة أيام.

وفي ١٠ سبتمبر قامت قوات الشرطة بالإغارة على مكاتب للحركة الشعبية لتحرير السودان في ولاية الخرطوم وتفتيشها والاستيلاء على وثائق، من بينها مكاتب الحركة في محلية الخرطوم بحري والديوم والمقرن. ورغم تقديم مسئول في حزب المؤتمر الوطني الحاكم لإعتذار مبطن عن ما حدث إلا أن وزير الداخلية رفض مشدداً تقديم اعتذار وقال إن الشرطة لم يبدر منها ما يستوجب الاعتذار.

وفي نفس اليوم أعرب النائب الأول لرئيس الجمهورية رئيس حكومة الجنوب عن مخاوفه من عودة البلاد إلى الحرب مجدداً بسبب تقاعس المؤتمر الوطني في تنفيذ بروتوكول منطقة اببي وعمل مفضوية ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وعدم سحب القوات المسلحة من مناطق البترول في ولايتي أعالي النيل والوحدة.

وفي منتصف سبتمبر منع الجيش الشعبي لتحرير السودان فصيلاً من القوات المسلحة بقيادة نقيب من التقدم جنوباً في شمال ولاية أعالي النيل.

وفي ٢٣ سبتمبر اتهم النائب الأول لرئيس الجمهورية القوات المسلحة بالسعي لتقويض اتفاق السلام الشامل والرجوع للحرب لمنع الجنوبيين من تقرير مصيرهم.

# ميثاق لعمل المرأة السودانية

زينب عثمان حسين

تتقدم المرأة السودانية في هذا الميثاق مدعومة في وعي وإدراك بكامل أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الرجل شعباً واحداً ووطنياً واحداً داعية لكل القوى الديمقراطية وممثليها السياسيين والنقابيين والعسكريين للالتفاف معها حول الأهداف والالتزامات المضمنة في هذا الميثاق، التزاماً وتعهداً ملزماً بالكفاح المشترك والإعزاز المتبادل والمساواة الكاملة في النشاط السياسي والوعي والفكرى والإدراك والعمل الجاد لبناء الأمة السودانية الديمقراطية الفية.

تعلن القوى الديمقراطية والشخصيات القومية الموقعة علي ميثاق عمل المرأة السودانية كما تتمسك بالمبادئ والمواجهات الآتية:

□ تقدم المرأة ليس حكماً لجنس أو آخر وانما يشارك الرجل النساء تحقيقه باضطراد وثبات.

□ تقدم المرأة يعنى الالتزام بتطبيق الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية بشأنها.

□ حقوق المرأة وحريتها الدولية تتفق مع القيم السماوية والتعاليم الدينية السمة.

□ تأكيد المساواة الانسانية الكاملة بين النساء والرجال لا ينفي أمومة المرأة وعواطفها نحو الأسرة والطفولة خاصة.

□ تأكيد المساواة بين الجنسين في الحقوق والحرريات تأكيد في الوقت لمسئولية الرجل الشاملة نحو احترام المرأة ومقاسمها مسؤوليات التنشئة والتربية السليمة للأجيال.

□ حرية التنظيم حق أساسى لترقية أوضاع المرأة.

□ تنظيمات المرأة خارج الأحزاب تتساوى في الشأن مع تنظيماتها داخل الأحزاب، حاكمة كانت أم معارضة والكتل السياسية والنقابية المختلفة.

□ اطلاع المرأة بمهام التشريع الدستورية والقانونية مطلب أساسى في الحياة

---

حقوق الإنسان السودانى

١٨

مطبوعة غير دورية تصدر عن المنظمة السودانية لحقوق الانسان - القاهرة

## السياسية الديمقراطية.

□ للمرأة كل الحق في تمثيل جماهير النساء عاملات كن أم ربوات بيوت أو طالبات ولها الحق في التمثيل القيادي في الأجهزة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والقضائية والاجتماعية وغيرها داخل السودان أو خارجه.

□ إنهاض المرأة الريفية واجب أساسي يقع عبئه الأول علي الدولة وتلتزم المرأة بتنظيماتها المستقلة والحزبية بالعمل على تحقيق ذلك الهدف بعون مباشر من الرجال.

□ تحرير المجتمع السوداني من المفاهيم والأمثال الخربة والثقافات والعادات والممارسات الضارة المعادية لحركة المرأة وحقوقها وحرقاتها السياسية والثقافية مهمة قومية سامية.

□ مسئولية وضع الخطط والبرامج لتحرير الانسان السوداني من معوقات تحرير المرأة والرجال مسئولية عامة ولتنظيماتها دور قيادي في إنجازها.

ثانياً: برنامج العمل لتحقيق تقدم المرأة وترقية أوضاعها بالديمقراطية

تتعهد القوى الديمقراطية والشخصيات القومية الموقعة علي ميثاق عمل المرأة السودانية بالعمل الجاد لتحقيق تقدم المرأة ودفع الانسان السوداني للإيمان بحقوقها والدفاع عن حرياتنا تطويراً لمجتمعنا ووطننا الديمقراطي وارتقائاً بالحياة الاجتماعية السوية لأجيالنا الحاضرة القادمة في السودان الحبيب لتحقيق البرنامج الآتي:

أولاً: الالتزام بالاتفاقية الدولية رسمياً:

□ توقيع حكومة السودان علي الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتصديق عليها رسمياً في الأمم المتحدة.

□ تزال من كل القوانين السودانية كافة المواد والموجهات المكرسة للتمييز ضد حقوق المرأة وحرقاتها المشروعة.

ثالثاً: تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق المرأة تنظيمياً:

□ تنشأ اللجنة القومية لحقوق المرأة وحرقاتها لتشرف دستورياً علي تطبيق بنود الاتفاقية الدولية لحقوق المرأة وفقاً لما يحدده القانون.

□ ترسخ الدولة حقوق المرأة وحرقاتها المشروعة وفقاً لالتزاماتها بالشرعية

الدولية وبما أكدت عليه الأديان السماوية وكريم المعتقدات احترام للإنسانية.

□ تتكون اللجنة القومية من ممثلات المرأة في تنظيماها المستقلة، وأمانات الأحزاب والكتل السياسية والنقابات والأحزاب المهنية، وتضم اللجنة ممثلة لديوان الخدمة العامة تعينها حكومة السودان بالاتفاق مع نقابات الخدمة العامة وقاضية تعينها الهيئة القضائية مستشارة قانونية للجنة.

□ تخصص الدولة ميزانية سنوية للجنة القومية لحقوق المرأة وحرقاتها ويحدد قانون خاص اختصاصاتها واعمالها ولها الحق في دعم ميزانيتها من الهبات والقطاع الخاص والعون الدولي والاقليمي.

□ ينص في دستور السودان علي مشاركة اللجنة القومية لحقوق المرأة وحرقاتها في أعمال اللجان الدستورية كافة لضمان صوت المرأة دستورياً.

□ تمثل اللجنة القومية لحقوق المرأة وحرقاتها دولة السودان أمام اللجنة الدولية لحقوق الانسان ولجنتها المشرفة علي الاتفاقية الدولية لحقوق المرأة «CEDAW».

ثالثاً: تطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق المرأة شعبياً:

١- تدعم الدولة أنشطة المرأة السودانية ممثلة في اللجنة القومية لحقوق المرأة وحرقاتها، وكافة التنظيمات السوية المستقلة عن الأحزاب، وأمانات المرأة في الأحزاب، والمرأة النقابية في شأن الأنشطة التي تتعلق بالاتفاقية الدولية لحقوق المرأة علي وجه العموم.

٢- تهتم الدولة برعاية حقوق المرأة وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق المرأة إعلامياً وثقافياً.

٣- تخصص الدولة ميزانية خاصة للنهوض بالمرأة الريفية بالتعاون مع الخطط والبرامج التي تطرحها اللجنة القومية لحقوق المرأة وحرقاتها والوزارات والهيئات والمصاح الحكومية المعنية.

## ورشة سيداو

### مني عوض خوجلي

نظمت ناشطات المنظمة السودانية لحقوق الانسان في القاهرة ورش عمل تعليمية في الرابع والخامس من أغسطس ٢٠٠٧. أم الورش إثنان وعشرون امرأة من مصر والسودان جماعات عرفية بخلفية تعليمية بين الأولية والثانوية، بعضهن متزوجات أو مطلقات، وتفاوتت أعمارهن ما بين ٢١، ٥٥ عاماً.

مقيمين في القاهرة، كان للنساء عضوات من أمانة المرأة بحركة تحرير السودان ونساء أحزاب جبال النوبة أغلبية المشاركة. وقد غلب الحماس الشديد أعمال الورش حول الاتفاقية الدولية لانهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). وتناولن بالنقاش كل مادة مبديات آرائهن بشأنها.

عقدت الورشة التعليمية الأولى في مدينة نصر بالقاهرة من الساعة ١٢،٣٠ ظهراً إلى السابعة مساءً في الرابع من أغسطس. وتمت الورشة الثانية في الخامس من أغسطس بمكتب جماعة جبال النوبة من الساعة الثالثة ظهراً إلى الثامنة مساءً. بدأت كل ورشة بتقديم المشاركات لأسمائهن، ومن ثم التعرف على هدف الورشة. ووزعت نسخ الاتفاقية الدولية وبعض الحالات التوضيحية من أقطار مختلفة مع تعليقات عليها.

تحدثن عن معرفتهن السابقة بسيداو. ومع أن معظمهن عضوات نشطات في تنظيمات سياسية، لم يكن علي علم كاف بالاتفاقية الدولية أو لم يسمعن بها، عدا واحدة أو إثنين كانتا علي شئ من الالمام بها. وبعد منح نصف ساعة للمشاركات كي يقرآن في اختصار الاتفاقية حتي يتأهين لمناقشة مفصلة عنبنودها، ممن بمناقشة الفكرة الرئيسية من الاتفاقية، والتاريخ الذي صدرت فيه، وأسباب إصدارها ومن تولى الدفاع عنها، وكيف أمكن لدول مختلفة أن يوقعوا عليها.

وتم شرح مصطلحات الأمم المتحدة مثل «التحفظ، والتوقيع، والتصديق، والدول الأعضاء» وبينت أخرى.

عبرت المرأة عن آرائها. الحكومات يجب أن توقع على سيداو. فهي إتفاقية لا

تناقض الحقوق المنصوص عليها في الأديان أو العادات المرعية. إنها تحمي حقوق المرأة فتعين نصف المجتمع على النهوض.

رأت المشاركات ضرورة التعليم، وتبني البنود الخاصة بالحقوق في التعليم والعمل بدون أي تحفظات.

طالبن باعداد ورش أخرى لتعليم سيداو، وان الرجال يجب أيضا أن ينالوا تعليم سيداو، وشددت جماعة الحركة الشعبية لتحرير السودان على تلك المطالبة مما لها من جمهور نسوي كبير في القاهرة - مع التنظيمات النسوية الأخرى. إستغرقت مناقشة المسائل القانونية في ضوء الاتفاقية وقتاً أطول مقارنة بالمواضيع الأخرى.

آراء المشاركات حول تعدد الزوجات وعمر الزواج استعرضت في الورش. بينت مشاركات أنهن لا يعارضن تعدد الزوجات ولا يرغبهن في منعه لأنه يعالج مشكلات عديدة في مجتمعات مختلفة، والريفية منها خاصة.

لم تكن المشاركات المصريات علي علم بالحقوق التي تمتعت بها المرأة السودانية في السابق أو في الوقت الراهن. مثلاً لم يعلمن بأن أول قاضية عينت في الستينيات في السودان، بينما عينت أول قاضية في مصر قبل سنوات قليلة مضت.

قالت المشاركات من جنوب السودان أنهن أحسن بتخلفهن الشديد وأنهن في حاجة لمزيد من التعليم عن الحقوق المضمنة في القوانين السودانية الحالية، خاصة ما يتعلق منها بالمرحلة الانتقالية الجارية ما قبل الانتخابات.

امتنعت بعض المشاركات عن أخذ صورهن في أثناء توثيق الورشة، وقد احترمت رغبتهن تماماً فلم يصورن.

إستنارت المرأة المشاركة بالورش وما حوت من معلومات ومناقشات عن حركة المرأة لنيل حقوقها في كافة أنحاء العالم، ولما تعتبر سيداو وثيقة هامة للنساء. ومن ثم جرت مناقشة كل المواد في اليوم الأول مع مد المناقشة في اليوم الثاني. وكان للمشاركات الكثير ليقال، وتقدمن بأسئلة كثيرة عن الاتفاقية وكان لتعليقاتهن أثر بالغ في إعانة الورشة علي تحقيق أهدافها. وتلاحظ أن الناشطات السودانيات أظهرن معرفة تبرز رصيفاتهن من مصر عن الاتفاقية الدولية.

جدير بالذكر أن الورش إستعانت بالرسوم التوضيحية، وتشكيل الجماعات المصغرة لتوفير مزيد من التفاعل والاتصال. ومنحت كل مشاركة في كل جماعة نقاش الفرصة لتنوير جماعتها بما تم من نقاش وما دار من هموم وتعليق.

### نتائج وخلاصة :

- اتفقت المشاركات علي أن سيداو وثيقة دولية هامة لإحترام حقوق المرأة.
- أظهرن اهتمامهن بالقوانين، والقانون العرفي خاصة في الجنوب وجبال النوبة.
- تناولت تعليقات السلطات المطلقة للسلطين في المجتمعات موضع النقاش.
- لاحظن أن بعض بنود سيداو مضمنة في القوانين السودانية والمصرية. ولكنها قواني تؤثر على نساء المدن وحدهن.
- لا تعلم المرأة حقوقها القانونية، محليةاً كانت أم دولية. إن علي النساء أن يُحظنَ علماً بتلك الحقوق.
- يسيطر الرجال علي كل شئ، خاصةً في القرى حيث تفتقر النساء إلى المعرفة. والواجب أن تركز الجهود على التعليم، واشاعة الوعي، والتنمية.

### توصيات:

- ١- يجب تدريس حقوق الانسان في المدارس، وعلى الاعلام إشاعتها بالراديو والتلفزيون والصحافة.
- ٢- علي كل الأحزاب السياسية أن تعترف بحقوق المرأة وحرية تعبيرها.
- ٣- يجب تقوية وضعية المرأة بتوفير المعلومات المطلوبة للنساء. وينأتى للمنظمات، مثل السودانية لحقوق الانسان، أن تعين المرأة على ممارسة حقوقها.
- ٤- هناك حاجة للكثير من التعليم لحقوق الانسان وسيداو. معظم نساء السودان لم يحققن تعليماً عالياً بعد، أضف إلى ذلك أن إمامهن بحقوقهن ضعيف للغاية والتعليم المطلوب يجب أن يشمل الرجال مثل النساء.
- ٥- الورش التعليمية ينبغي إعدادها لكل النساء بحيث لا تحرم منها امرأة لقلّة تعليمها أو إقامتها بالريف، خارج المدن.
- ٦- سيداو يجب تعليمها لكل النساء داخل القطر وخارجه. ومن الأهمية أن

تتعرف المرأة على الحقوق الموجودة في القانون الدولي والتشريعات الأخرى كي يدافعن عنها في ثقة. فتبنى القوانين والالتزام بها يحتاج الى المعرفة فوق كل إعتبار. وعلى المرأة من جماعات الصفوة أن تتحمل مسؤولياتها نحو تنوير الأخريات، دون أن تملك حقاً للانابة عنهن دون استشارة معهن، مع ضرورة تملك المعلومات للجذور.

# حقوق ديمقراطية

## الصحفي السرمكي

### مبادئ الديمقراطية

#### تقوم الديمقراطية علي خمسة مبادئ :

(١) الدستور وهو النظام الأساسي للدولة والسلطة والمرجعية العليا للكيان الوطني أو القومي التي إليها يجري الاحتكام ومنه تأتي القوانين والمؤسسات وتنشأ السلطة وتتمايز عن بعضها صوناً للحقوق وتوزيعاً للاختصاصات ومنعاً للاحتكار وتفعيلاً لآليات الرقابة. لكن وجود هذه الوثيقة أو عدمه لا يعني أن النظام ديمقراطي أو غير ذلك ففي إنجلترا مثلاً لا توجد وثيقة الدستور لكن النظام ديمقراطي وهناك دول تتمتع بالدساتير كقسم كبير من الدول العربية والإفريقية غير أنها أبعد ما تكون عن الحياة السياسية الديمقراطية.

(٢) حرية الرأي والتعبير وتشمل حق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائها بمقتضى الحرية المكفولة بضمانات قانونية. وتقع ضمنها حرية الصحافة وحرية البحث العلمي، والحق في الاختلاف سواء كان حق أفراد أو جماعات (مثل حقوق الأقليات في حفظ شخصيتها الخاصة والتعبير عنها) من دون هذه الحريات، التي تكفل الحق في التعبير عن الرأي في الشؤون العامة، والحق في معارضة السلطة لا سبيل إلي تصور النظام الديمقراطي.

(٣) إقرار مبدأ التعددية السياسية وهو المعبر المادي المباشر عن حرية التعبير عن حق تأسيس الجمعيات، من ضمن سواها من الحقوق المدنية والسياسية وتحويل السياسة إلي شأن عام والعمل السياسي إلي حق عمومي والبولون شاسع بين تعددية سياسية شكلية تذهب إلي حد تفريخ الأحزاب بالعثرات كما حدث لأحزاب التوالي عندنا، وبين تعددية سياسية حقيقية تحترم فيها السلطة حرمة هذا الحق.

(٤) إقرار مبدأ النظام التمثيلي المحلي والوطني (النيابي أو التشريعي): لا معنى لأي حريات عامة، ولا لأي حقوق مدنية وسياسية ولا لأية تعددية سياسية ان لم يُعترف جوهريا بحق المجتمع المدني في بناء الحياة السياسية، وهو شرط

وجوب الديمقراطية الذي تحقق به السلطة الدستورية التشريعية قيام الدولة الوطنية الحديثة.

إقرار مبدأ التداول علي السلطة، وهو كناية عن فتح مجال السلطة أمام الحق في الإدارة والتدبير من لدن القوي التي رشحها الفرز الانتخابي لإدارة النظام الحكومي.

إن الديمقراطية نظام متكامل لا يقبل القسمة، إنها منظومة شاملة تؤخذ في كليتها أو تترك، وكل محاولة للنيل من عنصر من عناصرها هي محاولة لتدمير تماسك النسق والمنظومة وبالتالي العمل خارج نطاق قواعدها وأحكامها.

نحن مدعوون إلي تمثل قيم هذا العصر وتداولها ونحن قد قبلنا من قبل مسلماته الاقتصادية والاجتماعية وصمنا مؤسسات إنتاج القيم المادية والرمزية علي مقتضي قواعد وأحكام نموذج وصادقنا علي نتائج المعرفة السائدة فيه فهرعنا إلي تحصيل العلوم والتقانة وتوظيفها في صورة سلمنا فيها بسلطة معارفه كونياً وعند عتبة السياسية نتردد. لقد ورثنا دولة الغرب أي دولة الاستعمار في ديارنا وكانت هي النواة لدولة الاستقلال غير أن أنظمة الحكم ما بعد الاستقلال لم تحتفظ منها إلا بقشور (السلطة المركزية مقابل السلطة الأهلية والطرفية).

إن الدولة التي قبلت بالخصخصة واقتصاد السوق وذعنت لأحكام العولمة لابد تنتبه عند نقطة ما من التطور إلي الامتثال لإرادة التطور الديمقراطي، إذ أن هذه المنظومة لا تحتل التجزئة. يتذرع النظام السياسي الحالي بتعاليم الإسلام ويدعون أنها تفرض استثناءاً قامت عليه كل أطروحاته ومشروعه الحضاري، فهل حقيقية يقف الإسلام موقفاً سلبياً من النظام الديمقراطي؟

أولاً - لا نجد نصوص المرجعية الإسلامية (القرآن والسنة) تشريعاً للسياسي والمسألة السياسية يوازي - أو يقارن - في الأهمية التشريع الإسلامي لسائر المجالات والشؤون المتصلة بمصالح الجماعة الإسلامية. ومعني هذا إن المجال السياسي ترك لسلطة الاجتهاد وسلطة العقل وليس لأحد بالتالي أن يفتي فيه بحكم نهائي ناجز لفقدان الفتوي أسانيدنا الشرعية التي تقوم بها كسلطة نافذة.

ثانياً : إن التعاليم القرآنية الوحيدة التي نعثر عليها في هذا الباب تتوزع بين تشديد علي قيمة العدالة في الحكم والنص علي وجوب العمل بالشوري في إدارة

شئون الولاية المدنية.. حث الإسلام علي حق المشاركة العامة في إدارة شئون الجماعة وعلي كسر قاعدة الاستبداد.

ثالثاً : قد لا يكون النظام الديمقراطي الحديث أفضل نظام يكفل الحقوق ويؤمن العدالة لكنه بالتأكيد هو الأقدر من دون سائر الأنظمة جميعاً اليوم - علي كف اعتداء الحاكم علي حق الجماعة وصون حقوقها السياسية من الإهدار وتمكينها من المشاركة في إدارة الشئون العامة وفي مراقبة القائمين علي أمرها. وهو أقدرها علي تمتع الناس بحق اختيار من يمثلهم وبحق حجب الثقة وعزله إن خان أمانة الولاية. إن النظام الذي يوفر المساواة بين الناس والحقوق فلا يكون فيه فضل لعربي علي عجمي ولا لذكر علي أنثي.. أنه النظام الذي يستطيع أن يعبر عن روح الشوري في الإسلام.. إن الذين يأخذون بالإسلام مقدمات ويعادون النظام الديمقراطي يقفون موقف مناهض صريح لمبدأ الشوري وهو جوهر التصور الإسلامي للمسألة السياسية وبعد فلا عذر للديكتاتوريين في عدائهم للديمقراطية.

الديمقراطية المعاصرة منهج وليست عقيدة

الديمقراطية اليوم أكثر تواضعاً مما يعتقده البعض حولها أو ينسبه إليها أو يطالبها به فهي أبعد من أن تكون عقيدة شاملة وهي أقل من أن تكون نظاماً اقتصادياً، اجتماعياً له مضمون عقائدي ثابت. إنها منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها، وهي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعته، ومنهج يقوم علي مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي وتمكن المجتمع بالتالي، من السيطرة علي مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية وتصل الديمقراطية المعاصرة إلي ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضي القوي الفاعلة في المجتمع وتؤسس عليها الجماعة السياسية إجماعاً كافياً.

" حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب "، صورة مثالية للديمقراطية لم تتحقق من قبل وليست محققة في وقتنا الحاضر ومن غير المنتظر تحقيقها في المستقبل المنظور " وما لا يدرك كله لا يدرك جله " ويظل " حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب " غاية الديمقراطية التي نصبوا دون إدعاء الوصول إليه، ويبدأ ذلك عندما يتمكن المجتمع المعني من السيطرة علي مصادر العنف وإدارة أوجه الاختلاف سلمياً تعبيراً عن اجتماع القوي الفاعلة علي ضمان الحد الأدنى من المشاركة

السياسية الفعالة لجميع المواطنين دون استثناء وعبر الممارسة تخطو العملية الديمقراطية قدماً نحو الرقي، وتتحسن نوعيتها تعبيراً عن استقرار الممارسة وانتشار الثقافة الديمقراطية وانعكاسها علي السلوك العام، دلالة علي النضج الحضاري للمجتمع المعني. لقد أصبح نظام الحكم الديمقراطي اليوم يكتسب صبغته من جراء التزامه بمبادئ تنبثق عنها مؤسسات ذات فاعلية تحول دون حكم الفرد المطلق أو حكم القلة وتضمن تحقيق الحد الأدنى من شروط حكم الشعب، المعني لمصطلح ديمقراطية.

هناك بلدان تميزت بالتعدد الإثني فأصبح من الضروري وجود صبغ اجتماعية وسياسية تحفظ لكل مجموعة هويتها وذاتيتها وتمكنها في ذات الوقت من التعايش مع المجموعات الأخرى.. واعتماداً علي بعض النماذج التي حققت درجة من النجاح في التعايش بين المجموعات الإثنية المختلفة مع احتفاظ كل مجموعة "بذاتيتها" والإحساس في ذات الوقت بالولاء بكيان أشمل كما هو الحال في بريطانيا وسويسرا وبلجيكا ففي بريطانيا يعتز الأسكلندي بأنه إسكلندي ولكنه يعتد أيضاً بأنه بريطاني ولا يحس تناقضاً في ذلك لأن بريطانيته لم تفرض عليه التفريص في اسكتلنديته وكذلك الويلشي والاييرلندي وآخرون: تحافظ كل مجموعة اثنيه علي ذاتيتها وهويتها الاثنية والثقافية وتحس في ذات الوقت بولاء أعظم للدولة الوطنية التي ينتمون إليها باختيارهم التام ويوفر لهم دستورها كل الحقوق ويفرض عليهم كل الواجبات كمواطنين متساويين.

## حقوق زراعية

بروفسور فاروق محمد ابراهيم

### الإطار الاستراتيجي للزراعة المستدامة في السودان

ظلت الأهداف الدنيا لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية وإزالة الفقر تشكل معضلة لكل الحكومات السودانية منذ الاستقلال برغم إمكانيات التنمية الزراعية الكبيرة الواعدة والمعروفة جيداً. ذلك إذا تغاضينا عن العجز المتكرر في تحقيق الهدف المعلن علي أوسع نطاق أن يصبح السودان «سلة غذاء العالم العربي» الذي أصبح موضوعاً للتندر والاستهزاء لدى الكثيرين.

إن غياب الاستراتيجيات والبرامج ذات التأثير الإيجابي على العائدات الاقتصادية في أنظمة الزراعة الحديثة والتقليدية مع استمرار علاقات إنتاج جامدة وغير مسنجة مع طموحات المستفيدين من القطاع الغالب لصغار المزارعين أدى إلي تدهور النظم الزراعية من جانب وعدم تنامي أصول وقدرات المستفيدين من الجانب الأخير الموجه والمحبط وقاد إلي التساؤل عن صحة المفاهيم التنموية التي تبنيها منذ الاستقلال وفلسفتها وقابليتها للتطبيق.

ولقد تكرر التنادي العاجل لتقييم تجربة التنمية الزراعية في السودان بغية إنقاذ الزراعة في البلاد وإيجاد إطار سليم لأسس الزراعة المستدامة التي تلبي الطلب والتطلعات المتزايدة للسكان، ومتغيرات الاقتصاد والتجارة العالمية (الجلت والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، وعدم الاستقرار النقدي والتضخم.. الخ)، وتحديات ووعود القرن الحادي والعشرين.

انعقدت هذه الورشة كجزء من الإسهام لمقابلة تلك الاحتياجات، خصوصاً تصحيح مسار الزراعة بحيث يتاح تنامياها علي نحو مستدام يؤدي إلي التقدم الاقتصادي، وبلوغ الحد الأقصى الممكن من الرفاهية والعدالة للسودانيين.

إن أهداف هذه الورشة متعددة أولاً : تهدف الورشة لمناقشة الإمكانيات الواعدة للتنمية الزراعية وآفاق تطورها والإختناقات التي تحد منه، وذلك بطريقة موضوعية ومهنية، وأن تستنبط الدروس والتجارب من تلك المناقشة.

وستثير المناقشات وتطرح للحوار الإمكانيات والاختناقات بغية الوصول إلي إجماع حول إطار الاستراتيجية البديلة للتنمية الزراعية وحول أجندة العمل القابلة للتنفيذ في المستقبل. كما تهدف الورشة أيضاً لتشجيع تأسيس شبكات لكل الأفراد المهتمين بالتنمية الزراعية في السودان. يمكن أن تشكل ورشة العمل نواتها. وسيوفر قيام هذه الشبكات منابر تقوم بتسهيل جهود المجموعات، والمداخل متعددة التخصصات للتنمية، والحوار والتوثيق المتواصل، وتبادل المعلومات والخبرات بين المهتمين بالتنمية الزراعية.

ومن المؤمل أن توظف حصيلة الورشة المتمثلة في أطر الاستراتيجية البديلة والأجندة المشار إليها في خدمة واضعي السياسات الوطنية في السودان والوكالات الإقليمية والعالمية المانحة للقروض والعون الفني. وفي نفس الوقت فإن هذه الاستراتيجية البديلة يمكن أن تعين الفئات الاجتماعية والنقابية والتنظيمات السياسية علي بلورة رؤي أكثر وضوحاً حول السياسات التي تخدم صالح الفئات التي تنتمي إليها في توافق مع المصلحة الوطنية العامة.

#### الموجهات العامة للإطار الاستراتيجي

١-١، الإتفاق علي أن الإنسان أساس التنمية وأن الحرية الاقتصادية والحرية السياسية عاملات أساسيان لتهيئة جميع أفراد المجتمع للمشاركة في التنمية والنشاط الاقتصادي.

١-٢، يبني الاقتصاد السوداني علي العدالة الاجتماعية والتوزيع الكفؤ للثروات والأصول والدخل بحيث تلقي المناطق المختلفة النائية والقطاع التقليدي والفئات الفقيرة والمناطق المتأثرة بالحروب في المجتمع أولوية متقدمة من الدول ونصيب ملائم من الاستثمارات والبرامج الموجهة وتحقيق فرص لتنمية متكاملة بين أقاليم البلاد المختلفة.

١-٣، التوجه التدريجي والمبرمج نحو تطبيق الاقتصاد الحر القائم علي المنافسة لتفادي انعكاساته علي الشرائح الضعيفة في المجتمع وربط حركة الإصلاح الاقتصادي مع حركة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

١-٤، العمل علي الاستغلال الأمثل لكل الموارد الطبيعية مع حماية البيئة العامة من التدهور والمحافظة علي حسن استغلال الموارد.

١-٥، توفير الغذاء وإتاحته بالقدر اللازم لجميع فئات السكان.

٦-١ إعطاء اهتمام أكبر لتوفير المعلومات وامتلاك التكنولوجيا ودعم برامج التنمية البشرية المستدامة في مواقع الإنتاج الزراعي المختلفة.

٧-١ تحقيق قدرات تصديرية مبنية علي الميزة النسبية والعمل علي تحقيق تكامل الاقتصاد السوداني بالاقتصاد الإقليمي العربي والأفريقي والاقتصاد العالمي في إطار برنامج محسوب يقلل من مخاطر الاعتماد الخارجي والمتغيرات الخارجية المتلاحقة.

٨-١ الاستقادة من عائدات الدولة من قطاع النفط بالصرف علي البنية التحتية والخدمات الأساسية وتوفير احتياجات التنمية الزراعية والصناعية المعتمدة علي الزراعة.

### توجهات السياسات البديلة

٢- السياسات الكلية :

١-٢ وضع السياسات الكلية المناسبة التي تحقق الموجهات العامة للاستراتيجية.

٢-٢ وضع خطة قومية تأشيرية طويلة ومتوسطة المدى لتستهدف القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة مع العمل علي وضع خطة سنوية مفصلة للقطاع العام مع الانفاق علي أن التخطيط التأشيري يجب أن يكون نابعا من القاعدة إلي أعلى، أي من القرية ثم المحليات ثم الإقليم ثم المركز. Bottom-Up

٣- تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومضطردة " تحدد " للاقتصاد مع التركيز علي تحقيق معدلات نمو مرتفعة للقطاع الريفي والزراعي بتوجيه نسبة من الناتج القومي الإجمالي تفي بهذا الغرض كركيزة لإنعاش وتقدم الاقتصاد الوطني.

٤- مراجعة شاملة للسياسات المالية والنقدية ومراجعة القوانين لتوائم المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية لتوفير المناخ المناسب للاستثمار والنهوض بالإنتاجية والتوزيع العادل للدخول والأصول.

٥- مراجعة شاملة للقطاع المالي والمصرفي بتقوية البنية التحتية عن طريق الانتشار الأفقي وتجويد الخدمة المصرفية لاستقطاب المدخرات وخلق آفاق للائتمان لتلبية الطلب لكافة الأغراض وتدعيم ذلك بإعطاء استقلالية للبنك المركزي وبنوك التنمية المتخصصة.

٦- الاستفادة من فرص التمويل للمدى الطويل من مصادر أجنبية بطرق كل الأساليب الحديثة المتاحة للتمويل، مع تنشيط وتقوية سوق الأوراق المالية توطئة لخلق السوق الثانوية بالأجهزة الوسيطة والمساعدة.

### السياسات الزراعية والخيارات المؤسسية

١- توحيد الرؤى حول التغيير المؤسسي علي مستوى قاعدة الإنتاج في النظم الزراعية وخلق كيانات فاعلة تستطيع أن تعبر عن رغبات المستفيدين في إدارة الموارد المتاحة لخدمة أهدافهم وتحديد منحي السياسات والاستراتيجيات المستقبلية الملائمة.

٢- يتاح لصغار المنتجين في المزارع المروية حرية التجمع في تنظيمات فاعلة كجمعيات مستخدمى المياه علي مستوى الترع الفرعية في النظم المروية مع تكوين اتحاد عام علي مستوى المشروع له الحق في تكوين شركات أو شركة قابضة لتولي إدارة مدخلات الإنتاج وتنظيم الخدمة الذاتية وعمليات التمويل وخطط الإنتاج وعمليات ما بعد الحصاد والتصنيع.

٣- يتاح لصغار المزارعين في الزراعة المطرية تكوين لجان تطوير للقري تساعدهم في اتخاذ القرارات بخطط التنمية وتطوير الإنتاج ولها الحق أن تتجمع في شكل اتحادات أو تعاونيات أو شركات لإدارة مدخلات الإنتاج وتنظيمه من خلال علاقات إيجابية مع نظم التمويل والتسويق الملائمة.

٤- إتباع اللامركزية السياسية بلامركزية اقتصادية في تنفيذ البرامج والمشاريع علي المستوى الإقليمي والمحلي حتي مستوى القرية مع التأكيد علي التكامل الوثيق بين الأنشطة الاقتصادية في جميع مناطق القطر وتحقيق التنسيق المطلوب للأداء الأنسب.

٥- العمل علي إصلاح إداري شامل يحقق التنسيق الكامل بين الأجهزة المركزية والإقليمية والمحلية حتي مستوى القرية ويقنن ويوزع الاختصاصات بين هذه الأجهزة بما يكفل الشفافية والمحاسبة.

# أزمات مزمنة في تنميتنا القومية

## الاقتصادي محمد علي المحسي

### قضايا حادة

يتفق الاقتصاديون أن مفهوم التنمية الاقتصادية يعني أخذ أربع اعتبارات هامة هي:- (١) توزيع الإنتاج القومي بين سلع الاستهلاك والتكوين الرأسمالي ومعدل تكوينه (٢) .طريقة توزيع الدخل الأهلي بين طبقات المجتمع ٣٠ (مستوي العمالة أو التشغيل وحجم العطالة. ٤ (الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية. وتعني طرق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:- ١- التوسع في استثمار الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية. ٢- التوسع في الزراعة والصناعات الإستراتيجية والتمويلية. ٣- استغلال الموارد بطريقة أكمل وإدخال التحسينات والوسائل الحديثة. ٤- تطوير العلاقات الاجتماعية.

أهداف التخطيط الاقتصادي يجب أن تكون قائمة على تنمية الاقتصاد القومي وتكوين رأس المال وتقديم الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية بوصفها حقا للمواطنين وليست منة من الحكومة، كما يستدعي تنظيم التجارة الخارجية والرقابة عليها وتنظيم قوانين الزراعة والأرض من حيث الملكية حتي لا تفتت الأرض. ويتطلب الأمر مشاركة جادة في المشروعات الصناعية مع التشريع الملائم واحترام حق أصحاب الأعمال فيما ينتجون. وتشمل هذه الإجراءات التشريعات العمالية والحد الأدنى للأجور وحق العاملين في الدفاع عن حقوقهم. الدول الرأسمالية تود الحصول علي المواد الأولية بمختلف أشكالها ولا تشجع الصناعة الوطنية. يحتدم الصراع الاقتصادي في مراكز البحث المختلفة عند مناقشة الاستراتيجيات القومية في ظل الصراع العالمي الذي يدور اليوم ما بين طرق التنمية الاقتصادية المختلفة.

### انقلاب ١٩٨٩ وما بعده

جاء انقلاب ٣٠/ يونيو/ ١٩٨٩ أثر الأزمة السياسية التي كانت تقبض برقاب الوطن حيث فشل النظام في تحقيق إنهاء الحرب الأهلية بعد أن قطع شوطاً في تحقيق ذلك وتآزمت الأمور بمطالب الجماهير في تحقيق تقدم في المجال

الاقتصادى والاجتماعى. وكان من أبرز الأسباب لهذا الانقلاب أن الاتفاق بين أطراف المعارضة والحركة الشعبية كان يعنى الوصول إلى حل سياسى متوازن لا يستجيب لطموحات الجبهة الإسلامية (الاسم الجديد للاخوان المسلمين بعد جبهة الميثاق الاسلامى). بدأ النظام السياسى باعتقال كل معارضى النظام من زعماء الأحزاب السياسية كافة كبيرة وصغيرة وادخل رئيس الجبهة الإسلامية السجن ايضا للتمويه. والظاهرة الجديدة هى ادخال التعذيب بكل صنوفه من التعذيب إلى القتل وما بينهما. وانتشرت بيوت التعذيب فى كل المناطق لإرهاب المواطنين فى كل موقع. ورغم أن بعض أنصارها استنكروا ذلك العمل بصفته مناقضاً للإسلام إلا أن النظام اصطبغ بتلك الصبغة بالغة العنف تحت شعار ارهبوا عدو الله، ولكن من هو عدو الله؟ ذلك ما لم يتمكنوا من اثباته.

تدهورت علاقات السودان مع دول الخليج ومع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بعد حرب الخليج الثانية - حرب العراق سنة ١٩٩٠. ونتيجة للمواقف الخاطئة لحكومة الإنقاذ. بدأ الحصار الاقتصادى وبدأت العزلة الدبلوماسية كما توقف العون الخارجى من الغرب ومن العرب. فى ذات الوقت امتد العداء لدول الجوار الإفريقى - يوغندا - كينيا - أثيوبيا - اريتريا - وإلى الجارة مصر فى محاولة الاعتداء على الرئيس المصرى حسنى مبارك وامتد العداء لمدى دعم الخارج الحركة الشعبية لتحرير السودان فى حربها على الحكومة السودانية مادياً ومعنوياً وسياسياً.

#### إجراءات الإنقاذ الاقتصادى

لعل اللافت للنظر منذ البداية هو اتجاه سلطة الإنقاذ لاستخدام وسائل سلطوية عنيفة فى مسائل الاقتصاد لتعقد إجراءات استبدال العملة التى حددها بمبلغ ٥٠٠٠ جنية وذلك فى مايو، ١٩٩١ ثم أمر المحافظ الجديد بخصم ٢٠٪ من أموال الناس دون أى مبرر.

من المأخذ الأخرى الطريقة الدراماتيكية التى تم بها الاستبدال حيث احيطت بقدر عال من السرية، وحصر الأمر فى أيدي قليلة بينما أن العملية كلها لم تدرس بتؤده وعمق لاتخاذ الاحتياطات اللازمة وعدم التضيق على الخلق وإرهابهم دون معنى لذلك. اهتز النقد فى النظام المصرفى وفضل المواطنون حفظ أموالهم بعيداً عن المصارف.

أعقب ذلك الاجراء تعديل سعر الصرف الرسمى من ٥ر٤ جنية إلى ١٥ جنية

ورفع سعر الجنيه إلى ٣٠ جنيه. وفي سوق الاستثمار قدر بثمانين جنيهاً وتبع هذه الزيادة بطريقة طردية زيادة أسعار سلعتي السكر والبتترول، وبعدها ابتداءً جنون الأسعار حتى وصل إلى قمم لم تك في تصور أى إنسان. ثم جاء الاعلان الآخر ببرنامج التحرير الاقتصادى بهدف معلن هو إزالة التشوهات الهيكلية في الزراعة والبنيات الأساسية. تدهور القطاع الصناعى والاداء فى المؤسسات العامة الكبرى وتشوه هيكل الاقتصاد وتميز بأسعار صرف وتحديد غير واقعي للارباح وتدهور فى مدخلات الإنتاج وقطع الغيار المستوردة تبعاً لتدهور الحساب الخارجى.

ثم أتى الدكتور عبد الوهاب بالإجراءات التصحيحية التالية: أولاً- الحساب الخارجى: (١) توحيد أسعار الصرف السائده. (٢) تخويل المصارف التجارية للتعامل فى بيع النقد الأجنبى وإلغاء قيود التمويل. (٣) إلغاء رخص الاستيراد ما عدا سلع منطقة البروتوكولات. (٤) إلغاء رخص الصادر مع تحديد الأسعار. ثانياً- الإجراءات المالية: (١) تقييم الاستيراد بغرض فرض رسوم على أساس السعر الموحد بدءاً من ١٥ جنيه للدولار. (٢) فرض رسوم صادر مؤقتة لامتناس الأرباح: أ- لامتناس أثار التحرير على الفئات الضعيفة رفع الحد الأدنى للأجور - دعم الأسر الفقيرة ب- ٥٠٠ جنيه للأسرة. ب- إلغاء الدعم للمؤسسة الحكومية الخاسرة. ثالثاً- إجراءات فى مجال السياسة النقدية: (١) الإفراج عن الأرصدة المجمدة. (٢) الإبقاء على سياسة التمويل والاحتياطى النقدى لدى بنك السودان. (٣) السماح للبنوك فى تحويل فئات الرسوم وهو الأرباح للودائع. رابعاً- فى مجال سياسات التسعير: إلغاء كافة القيود. خامساً- فى مجال الاستثمار والإنتاج: إلغاء كافة القيود.

إذا كانت هى المؤشرات العامة لتجربة الإنقاذ خلال ثلاثة عشر عاماً ونصف العام فلننظر إلى الاستراتيجية القومية الشاملة التى لم يعرها الدكتور عبد الوهاب أى اهتمام لعلمه بالفشل الذريع الذى لاقته تجربة {1992-2001} وفى نظرنا تعتبر الاستراتيجية القومية الشاملة والنتائج التى توصلت لها فعلياً المقياس الصحيح لمدى ما انجزته الأنقاذ من نجاح.

#### الاستراتيجية القومية الشاملة ١٩٩٢-٢٠٠٢

نلخصها فى المبادئ التالية: أولاً: مبدأ أخلاقى دينى. ثانياً: توخى العدالة والمساواة لمصلحة المحرومين والمستضعفين وإستنكاف الحاجة والبؤس. ثالثاً:

الاعتماد على النفس. رابعاً: استراتيجية للإصلاح الاقتصادى وبتحرير الاقتصاد وتعزيز اقتصاديات السوق المرشدة ومحو كل السياسات والإجراءات التي تهدم آليات السوق وتخنق المبادرات.

إجراءات الاقتصاد الوطنى: أ] إلغاء القيود على النقد الأجنبى وتحرير الأسعار بما يعكس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية وموازنة العرض والطلب وإلغاء الاحتكار والامتياز والدعم الحكومى. ب] فتح الباب للمبادرات الخاصة والملكية الفردية واخضاع الملكية الخاصة لدواعى وظيفتها. وشروط الشريعة فى عهد الاستخلاف وتوسيع الملكية التعاونية وإقامة حكومة غير متضخمة وأكثر كفاءة مع ٢٦ ولاية وآلاف المحافظات.

وقد حددت الاستراتيجية أهدافها فى النقاط التالية: (١) برنامج قومى لاسبقيات الاستثمار: وذلك برفع معدلات القطاع الزراعى ووضع أسبقية للتنمية الرأسية مع إعطاء أسبقية قصوى للمرافق العامة والخدمات الاقتصادية واستخدام القروض والمنح فى فك اختناقات ميزان المدفوعات. (٢) مضاعفة الدخل القومى عشرين ضعفاً. (٣) مكافحة التضخم - وتوجيه الائتمان إلى القطاعات المنتجة والكف عن تمويل العمليات غير الإنتاجية كالعقارات والمضاربة فى النقد الأجنبى إلخ... والامتناع عن تمويل عجز القطاع العام غير الاستراتيجى والتخلص منها. ٤- تشجيع الأذخار حتى يصل إلى عشرة أضعاف المستوى الحالى للأذخار والسيطرة على مصروفات الحكومة واستعادة التوازن الداخلى والخارجى ومحاربة العطالة.

هناك مخاطر التقلبات الفجائية لرأس المال، تعرض البنوك للازمات، والتعرض لهجمات المضاربة المدمرة، غسيل الأموال، وإضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة النقدية والمالية. لقد أوضحت التجربة المصرية (كمثال) عدم قدرة القطاع الخاص على إدارة عجلة الاقتصاد القومى فى ظل غياب الاستثمار العام. و أدت الخصخصة الي نشأة العديد من الاحتكارات: فامتياز إنتاج سلعة معينة لمدة زمنية محددة - احتكار. واندماج بعض الشركات والبنوك احتكار. بذلك ينتفى احد الأهداف الرئيسة من الخصخصة. ولم يتمكن القطاع الخاص من تعبئة المدخرات المحلية بسبب ارتفاع الأسعار الا فى حدود ضيقة مع ملاحظة ارتفاع أرقام البطالة.

مسئولية الحكومة هي ضمان كفاءة عمل آلية السوق مع ضمان التخطيط الاستثمارى السليم. إلا انه لا يمكن أن يستمر عمل آلية السوق دون تدخل مستمر

ومنظم من جانب الدولة وتوفير المناخ الاستثمارى الجيد عن طريق الاصلاح التشريعى والادارى المنظم. يجب تعزيز الوطنية التنظيمية للدولة عن طريق الأجهزة الرقابية الفعالة لمنع الاحتكار ومضاعفة النمو الاقصادى الي ثلاثة أضعاف النمو السكانى، واحداث زيادة منتظمة في رأس المال القومى وفاعلية استخدامه، مع رفع معدلات استخدام الطاقة العاطلة، وإصلاح الهياكل التنظيمية والمؤسسية، وتحديد السياسات والأدوات اللازمة للنمو.